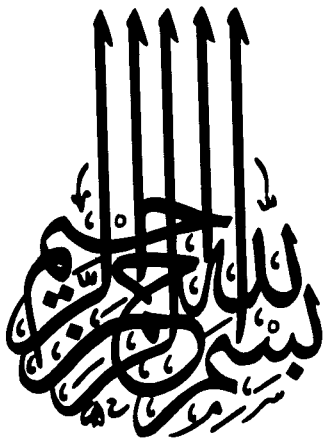
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أشرف ما تتجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والنظر فيه، وتنقيح مسائله، وسلوك طريقه؛ لأن ذلك هو الذي يوصل إلى السعادة، كما قال الرسول ﷺ: «من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة». وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾.

وأول ما بدئ به رسول الله ﷺ هو وحي الله إليه بالعلم ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾. وقال تعالى يخاطبه ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ وقال تعالى ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

وما قامت به الحياة السعيدة في الحياة الدنيا والآخرة إلا بالعلم النافع.

ولذا كان التعليم هو الهدف الأعظم لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز رحمه الله، ولأبنائه كذلك من بعده، ففي عهد خادم الحرمين الشريفين أول وزير للمعارف بلغت مسيرة التعليم مستوى عالياً، وازدهر التعليم العالي وارتقت الجامعات، ومن هذه الجامعات العملاقة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فهي صرح شامخ، يشرف بأن يكون إحدى المؤسسات العلمية والثقافية، التي تعمل

على هدى الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

ومن هنا، فعمادة البحث العلمي بالجامعة تضطلع بنشر البحوث العلمية ضمن واجباتها التي تمثل جانباً هاماً من جوانب رسالة الجامعة ألا وهو النهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر.

ومن ذلك كتاب «**فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه**»، تأليف الدكتور/ محمد بن عبدالله الغبان.

نفع الله بذلك، ونسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

مدير الجامعة الإسلامية

د/ صالح بن عبدالله العبود

المُقَدِّمَـــة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾[2].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾[3].

أما بعد:[4]

---

(١) ـ سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) ـ سورة النساء، الآية: ١.

(٣) ـ سورة الأحزاب، الآيتان ٧٠ ـ ٧١.

(٤) ـ هذه الخطبة تسمى خطبة الحاجة ، وقد كان النبي ﷺ يقدمها بين يدي خطبه، وكذلك السلف الصالح في خطبهم، ودروسهم، وكتبهم ومختلف شؤونهم، وقد خصص لها فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رسالة أسماها (خطبة الحاجة).

فإنَّ خير الحديث كتاب اللّه، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة[1].

وبعد: فإن الدراسة المثمرة للتاريخ، تكون لهدف صحيح، ويجب أن يكون التاريخ المعتمد لذلك، تاريخاً صحيحاً، من حيث نقله، وإلا فستكون الثمرة ثمرة فاسدة.

ولا يكون التاريخ صحيحاً إلا إذا استُمِد من المصادر الموثوقة الصحيحة، التي في مقدمتها كتاب اللّه العزيز، الذي ﴿**لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [2]، ففيه مادة تاريخية واسعة، متنوعة العصور، تتناول عدداً من الحوادث، وتتعمق ـ أحياناً ـ في تفصيلات دقيقة.

ويلي هذا المصدر الموثوق، ما صح عن النبي ﷺ من أحاديث، فإنها تحتوي على معلومات تاريخية، عن بعض الأمم السالفة، وعن عصر السيرة[3].

أما المصدر الثالث، من مصادر التاريخ الموثوقة، فهو: الروايات التاريخية

---

(١) ـ رواه مسلم في صحيحه ٢/ ٥٩٢، وأحمد في المسند ٣/ ٣٧١، والبيهقي في سننه ٣/ ٢١٤، وليس عن أحمد: (وكل بدعة ضلالة)، وزاد هو والبيهقي: (وكل محدثة بدعة)، وصحح الألباني إسناديهما (خطبة الحاجة ٢٦).

(٢) ـ سورة: فصلت، الآية: ٤٢.

(٣) ـ من المعروف أنّ علماء الحديث، خصصوا أبواباً لروايات السيرة النبوية في مصنفاتهم الحديثية، ككتاب المغازي في صحيح البخاري، وكتاب الجهاد في صحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، والدرامي، وموطأ مالك.

المسندة؛ صحيحة الأسانيد، التي يرويها أصحاب المصنفات الحديثية، أو التاريخية، أو التي خُصصت لتراجم الرجال؛ بأسانيدهم الصحيحة إلى شاهد العيان.

هذه هي مصادر التاريخ الموثوقة [1]، التي يجب على كل باحث، في سيرة النبي ﷺ وتاريخ الخلفاء الراشدين، أن يستقي معلوماته منها.

وعليه أن يتجنب الروايات الواهية، والموضوعة، ليكون بناؤه التاريخي بناء سليم القواعد، صالحاً للتحليل، واستمداد العبر منه، والوصول إلى قوانين العمران، وسنن الاجتماع.

وأصدق، وأصلح تاريخ لذلك هو تاريخ الأنبياء، وفي مقدمتهم خاتمهم محمد ﷺ، وتاريخ خلفائه الراشدين، أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ـ رضي اللَّه عنهم ـ.

فإن هذا التاريخ، تاريخ سليم من الشذوذ، والأمراض الاجتماعية، والفكرية، ومن الأهواء والتطرف.

---

(١) ـ ـ يلاحظ عدم التعرض لمصدرين من مصادر التاريخ هما:

١ ـ ما يذكره المؤرخون في كتبهم التاريخية، دون إسناد، ولم تثبت معاصرتهم للأحداث: فهذا المصدر غير موثوق به خاصة بالنسبة لموضوع هذا البحث، لأهميته، وضرورة استمداد معلوماته من المصادر الموثوقة.

٢ ـ ما يستنتجه المتخصصون في علم الآثار، من التنقيب والحفريات وغيرها، وهذا المصدر لا يناسب موضوع هذا الكتاب أيضاً.

هذا هو طابعه العـام، أما ما وقـع في أواخر هذه الفتـرة، من فتن وحروب، فعلى فرض صحـة ما صورته الروايات التاريخية، فإنه لا يـعمم الحكم عليها، مع أنه قد أدخل فيها كثير من الدس، والتحريف، ثم أبرز وأشيع.

فشـاعت فـتنة مقـتل عثـمان ـ رضي اللَّه عنه ـ ومـوقعـة الجمل، وصـفين، والتحكيم، شيوعاً أعظم مما كان فيها من مواضع القدوة، وما كان فيها من العدل، والإنصاف، والمثل العلـيا في تحقـيقها، وأكـثر مما كان من قـصص أولئك المؤمنين الصـادقين الأبرار، مما يبين قـوة إيمانهم، ويقينـهم، وتعلقهم بخـالقـهم، مما يزيد الإيمان ويحسن الاقتداء بهم [1].

لقد طغت شهـرة هذه الفتن، على هذه المعاني السامية، من حـيث الانتشار، فلا يكاد يعلم كثيرون، عن هذه الفترة إلا الفتن، التي حدثت في آخرها.

وعـسى اللَّه أن يقيـض لإبراز هذه الجوانب النيـرة في ذاك العـصر أحـداً ممن يحب، وكلي أمل ورجـاء أن يبرز زمـلائي الذين يعدون رسـائلهم ـ حاليـاً ـ عن خلافتي عثمان، وعلي ـ رضي اللَّه عنهما ـ هذا الجانب، ليؤكدوا صلاحيته للقدوة والاقتداء، ويكشفوا عن دور الداسِّين، عليه المشوهين صورته الحسنة بالأخبار السيئة المكذوبة المتزيدة.

فإن هذه الفتن، لم تشع فحسب، بل زيد فيهـا الكثير، وحرف منها شيء غير قليل، وشُوِّه أكثرها، حتى ظهرت تلك الحـوادث مشوهة، دعت كثيرين إلى تجنب

---

(١) ـ من ذلك رفض عثمان ـ رضي اللَّه عنه ـ قتال المحاصرين، كما سيأتي ، وما في ذلك من إيثار وتقديم لمصالح الأمة على مصـالحه الشخصية، فإن فيه دلالات قـوية على قوة إيمانه ـ رضي اللَّه عنه ـ وتعلقه بربه، واستحضاره للحياة الآخرة.

الحديث عنها، باعتبارها مما شجر بين الصحابة[1]، عملاً بقوله ـ صلى اللّه عليه وآله وسلم ـ «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا. . . .»[2].

فإن "من أصول أهل السنة، والجماعة سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب رسول اللّه ﷺ كما وصفهم اللّه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[3].

وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[4] [5].

ويتبرؤون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم ، وطريقة النواصب، الذين يؤذون أهل البيت بقول، أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم، منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه، والصحيح منه، هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم، عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب

---

(١) ـ السبب هو : انخداعهم براوايات الشيعة الرافضة الباطلة، وتصديقها، بسبب حسن بهرجتها وإتقانهم لصياغتها، مما نشر الباطل وأخفى الحق عن الكثيرين.

(٢) ـ رواه أبو نعيم في الحلية ٤/ ١٠٨ وغيره، وصححه الألباني في صحيح الجامع ١/ ١٥٥، وفي السلسلة الصحيحة ١/ ٤٢.

(٣) ـ سورة الحشر، الآية : ١٠.

(٤) ـ رواه البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري ٧/ ٢١، ومسلم، الجامع الصحيح ، باب تحريم سب الصحابة ـ رضي اللّه عنهم ـ ٤/ ١٩٦٧، وأبو داود ، والترمذي، وأحمد بن حنبل، كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي اللّه عنه.

ومسلم وابن ماجة من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه.

(٥) ـ ابن تيمية، العقيدة الواسطية ص ١٦٦.

في الجملة، ولهم من السوابق، والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم ـ إن صدر ـ حتى إنهم يغفر لهم من السيئات، ما لم يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم. . . "[1].

فلقد حفظ اللّه لنا الدين، بصحابة رسول اللّه ﷺ الذين نقلوه إلى الجيل الذي لقيهم، ومن ثم انتقل إلينا عبر الأجيال، جيلاً بعد جيل، حتى وصل إلينا؛ كما سمعوه من رسول اللّه ﷺ.

إلا أن أعداء الإسلام، لما جهدوا فعجزوا عن تشكيك المسلمين بعقيدتهم، ودينهم الصحيح، عمدوا إلى الطعن في نقلته الأخيار؛ صحابة رسول الله ﷺ.

يقول الإمام مالك عن أمثال هؤلاء : «إنما هؤلاء أقوام، أرادوا القدح في النبي ﷺ، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء، ولو كان رجلاً صالحًا لكان أصحابه صالحين»[2].

ويقول أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن، والسنن أصحابُ رسول الله ﷺ ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب، والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[3].

---

(١) ـ ابن تيمية، العقيدة الواسطية، ص ١٧٤ .

(٢) ـ ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول ص٥٨٠.

(٣) ـ ابن تيمية، منهاج السنة ١٨/١.

فعمد هؤلاء المغرضون إلى الفتن، التي حدثت بين الصحابة، وأحاطوها بالكذب والافتراء، والتزييف، والتزيد وجعلوا منها وسيلة إلى الطعن، في الصحابة رضي الله عنهم.

ومن تلك الفتن: مقتل عثمان بن عفان -رضي اللّه عنه وأرضاه-، ونجح القوم في تحقيق شيء من بغيتهم، فانطلت حيلتهم على كثيرين، وتخيلوها من خلال الروايات الضعيفة المكذوبة، التي يرويها الهلكة، والمتروكون، ومن ثم أحجموا عن دراستها، وجمعها ظناً خاطئاً منهم أنها مما شجر بين الصحابة، وأخذ أفراخ أولئك الأعداء يحاجون المسلمين، ببعض المواقف المستقاة، من تلك الروايات المكذوبة، فمن المسلمين من يبهت، ويسكت، ومنهم من يتلمس الأعذار، ولم يناقش في أسانيد تلك الأكذوبات، إلا عدد قليل من الأئمة: أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية.

ولم أقف على كتاب جمع مرويات هذه الفتنة ودرس أسانيدها، ومَيَّز صحيحها من ضعيفها، ثم بَنَى على الروايات الصحيحة صورة صحيحة حقيقية لها.

وقد ظهر لي بعد تطبيق ذلك، في هذا الكتاب -قدر الجهد والاستطاعة، أن هذه الفتنة، لا تعد مما شجر بين الصحابة، رضي اللّه عنهم، وأرضاهم، إنما هي مما شجر بين الصحابة، وأناس ليسوا من الصحابة، كما أوضحت موقف الصحابة الحقيقي تجاه عثمان، رضي الله عنه، وقتله، وأن أحداً من الصحابة لم يشترك في

التحريض عليه، فضلاً عن قتله، ولم يخرج أحد من الصحابة عليه، فرضي اللّه عنهم وأرضاهم، وجعل جنة الفردوس مأوانا، ومأواهم، وحشرنا جميعاً تحت لواء خير أوليائه محمد صلى اللّه عليه وعلى آله، وسلم تسليماً كثيراً، وليس معنى هذا أن السلف أغفلوا دراسة هذه الفتنة عموماً..

فقد بذل أهل السنة، والجماعة جهوداً عظيمة، في توضيح صورتها على حقيقتها والرد على تلك الروايات الباطلة، التي شوهت صورتها، وكشف زيفها، كابن تيمية في منهاج السنة، وابن العربي في العواصم من القواصم، والمحب الطبري في الرياض النضرة، فجزاهم اللّه خيرا، وأجزل لهم المثوبة.

إلا أن الموضوع كما أسلفت، لم يستكمل البحث فيه، من جهة دراسة أسانيد تلك الروايات، والبناء على صحيحها، والتحذير من ضعيفها، مع كشف عللها وبيان سبب ضعفها،وهذا العمل، واجب ديني عظيم ، فيه دفاع عن العقيدة، وتصحيح لجانب من أهم جوانبها، ألا وهو حب الصحابة، وإنزالهم منزلتهم التي أنزلهم ربهم.

وقد تنبه إلى هذا الأمر، أساتذة فضلاء، دعوا إلى تنقية الروايات الواردة في فتنة مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ على منهج المحدِّثين، في نقد الروايات، وذلك بدراسة أسانيدها، ومتونها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ثم البناء على ما صح منها.

وكان من هؤلاء الأساتذة: الدكتور أكرم ضياء العمري، فقد اقترح عليَّ

الكتابة في هذا الموضوع على هذا المنهج، فوافق ذلك، رغبة في نفسي لعدة أسباب منها: ـ

أولاً: رغبتي في الذبِّ عن الصحابة، وإظهار براءة من اتُّهم منهم، ودفع الشبهات التي ألصقت بهم، رضي الله عنهم، لأن محبتهم توجب ذلك، لا سيما، وقد ظهر من يقدح فيهم بالباطل، يقول ابن تيمية: «إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل، فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل»[1]، ولا يعد ذلك، مما نهينا عنه، من الخوض فيما شجر بينهم، بل هو إظهار للحقيقة التي تدفع عنهم ما ألصق بهم من باطل.

ثانياً: التنبيه على أن هذه الفتنة، ليست مما شجر بين الصحابة، كما هو المشهور عند الكثيرين.

ثالثاً: رغبتي القوية في تأصيل الصورة الصحيحة، وتصحيح المفاهيم بحقيقة هذه الفتنة، على أسس صحيحة وقوية؛ مبنية على نقد الأسانيد والمتون.

رابعاً: استجابتي لحث العلماء، على تصحيح التاريخ الإسلامي، وتخليصه مما علق به من شوائب، باستخدام منهج قوي ومتين ـ ليتهيأ للمربين، فيربوا عليه أجيال المسلمين تربية صحيحة.

خامساً: حبي الشديد لدراسة الأسانيد ومتونها.

هذا وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث، منهجاً يعين على بناء صورة تاريخية

---

(١) ـ منهاج السنة النبوية ٦/ ٢٥٤.

صحيحة، وهو منهج المحدثين في التعامل مع الروايات. فقمت بجمع روايات الفتنة، من بطون كتب الحديث، والتاريخ العام ، وتواريخ المدن، وكتب التراجم والطبقات؛ وغيرها من المصادر المسندة للروايات.

ثم قمت بتصنيف هذه الروايات، التي بلغ عددها ما يربو على ألفي رواية ودمجت المكررات، مع الإشارة إلى الفروق بينها من جهة الإسناد والمتن.

ثم درست هذه الأسانيد، فتميز لديَّ صحيحها من ضعيفها، ثم اعتمدت هذه الروايات الصحيحة، فشكلت من صحيحها صورة تكاد تكون متكاملة عن فتنة مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ.

ثم جمعتها مخرجة، بطرقها، ودراسة أسانيدها في قسم ألحقته بآخر الرسالة لأتيح للقارئ الفرصة، ليتابع معي النتائج التي توصلت إليها، ويقف على تراجم رواة الروايات التي حكمت عليها صحة وضعفاً.

واعتمدت بعض الروايات المرسلة، والضعيفة في بعض المسائل التاريخية، التي لا علاقة لها بالعقيدة، ولا الشريعة لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة؛ كما في تاريخ قتله، وسنه عند استشهاده، ونحو ذلك، ففي مثل هذه الموضوعات، آخذ بأصح ما روي منها، وقد أدرس متونها وأقابلها بالروايات الصحيحة، فأقدم ما يترجح لدي، مع ذكر أسباب الترجيح.

وإلا فإني أطبق ما أعمله من قواعد مصطلح الحديث دون تساهل، وذلك في ماله علاقة بالعقيدة، أو الشريعة مع تحفظ شديد، فقد يظهر للمطالع ـ أحياناً ـ أن

الخبر لا علاقة له بذلك، ثم مع التأمل تـظهر علاقته، لذا فإني أراعي ذلك وأتأمل الرواية قبل دراستها.

وتطبيق منهج المحـدثين، في نقد روايات التاريخ الإسـلامي، وخاصة السـيرة وعصر الخلفاء الراشدين منه، وأخص الفتن التي حدثت ابـتداء، من مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ ثم الجـمل وصفين ، هو المنهج الذي أراه منـاسباً، لا يحـاد عنه البتة، لسلامة أسسه في النقد، وجودة نتائجه.

وأما الرافضون لهذا المنهج[1]، المعتمدون على مناهج الغـربيين المبنية على نقد المتون، وشيء لا يذكـر من نقد الأسـانيد، فقـد جانبوا الـصواب في نظري، ولا حجة لهم؛ بأن السلف لم يعتمـدوا هذا المنهج، في نقد الروايات التاريخية، لأنهم أعملوه كابن كثير فقد حكم على بعض الروايات بالصحة، وعلى أخرى بالضعف، وغيره كثير، كما ستراه منقولاً عنهم في هذه الرسالة.

وقد نادى باستخدام هذا المنهج في التاريخ، وبالأخص في فتنة مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ ؛ مجموعة من الأساتذة المعاصرين منهم محب الدين الخطيب[2] وصادق عرجون [3] ويوسف العش[4].

وذلك لمعرفتـهم بمنهجي المحدثين والغربيين، في نقد الروايات التـاريخية، مما جـعلهم يؤثرون منهج المحـدثين؛ لقوته وصـلاحـيتـه لذلك، ولا شك أن من لم

---

(١) ـ من هؤلاء: أحمـد محمـد جمال في مـحاضرة له ، مطبـوعة تحت عنوان (تاريخنا لم يقـرأ بعد) ـ ، وعثمان صـافي، الذي يرى أن طرح الموضوع بهذا العنوان (إعادة كتابة التـاريخ)، ينطوي صراحة على تخطئة السلف في كل مـا كتبوه، ويرى أن إعادة كتـابة التاريخ، ضرب من الخيـال. (انظر كتاب منهج كتابة التاريخ الإسلامي للدكتور/ محمد بن صامل العلياني السلمي ص ١٢).

(٢) ـ العواصم من القواصم ص ٧٥ ـ ٧٦ ، الحاشية (٦٦)،

(٣) ـ في كتابه (عثمان بن عفان) ـ ص ٧ ـ ٨ .

(٤) ـ الذي حاول تطبيقه في كتابه (الدولة الأموية).

يستوعب هذا المنهج، ولم يعرفه، يصعب عليه التسليم به، فضلاً عن تبنيه والعمل به.

وإنى لأدعو كل من يتردد في قبول هذا المنهج الأصيل، إلى التجرد أولا، ثم إلى دراسته وتأمله، فإنه سيصل إلى ما وصل إليه غيره ممن دعوا إليه.

هذا وقد أثر عن السلف الصالح، ما يبين مكانة الإسناد في الدين الإسلامي، من ذلك: ما صح عن محمد بن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1]، وقوله أيضاً: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

وفي ذلك يقول عبدالله بن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[2].

ومن الدين حب صحابة رسول اللّه ﷺ وسلامة القلوب تجاههم، فهم الذين حملوه إلينا صافيا نقياً، كما سمعوه من الرسول ﷺ بل إن أهل السنة والجماعة جعلوا ذلك أصلاً من أصولهم كما تقدم.

يقول الطحاوي: «وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[3].

---

(١) ـ رواه مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١٤ ، والدارمي في مقدمة سننه ١/ ٣٨.

(٢) ـ مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥ .

(٣) ـ شرح العقيدة الطحاوية ٤٦٧، ط: (٨)، ١٤٠٤هـ، بتحقيق الألباني.

وقال محمد بن حاتم بن المظفر: «إن اللّه تعالى قد أكرم هذه الأمة، وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديماً وحديثاً إسناد موصول، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم»[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وعلم الإسناد، والرواية مما خص اللّه به أمة محمد صلى اللّه عليه آله وسلم ـ وجعله سُلَّما إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم اللّه عليه المنة أهل الإسلام، والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم.

وغيرهم من أهل البدع والكفار، إنما عندهم منقولات، يؤثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل، وأما هذه الأمة المرحومة، وأصحاب هذه الأمة المعصومة، فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين كما يظهر الصبح لذي عينين[2]».

وذكر ابن حزم أن نقل الثقة عن الثقة، حتى يصل إلى النبي ـ ﷺ ـ لم يوجد عند غير المسلمين، وأن المبادئ الأساسية للإسلام، والشريعة المنقولةعن النبي ـ ﷺ ـ وما يتعلق به من الأحكام، كلها ثابت بهذا النوع من النقل[3].

يقول الدكتور/ محمد أبو شهبة: «ولا أكون غالياً، أو متعصباً إذا قلت: إن الأصول التي وضعها علماء أصول الحديث لنقد المرويات، هي أرقى وأدق ما وصل

---

(١) ـ شرح المواهب ٥/ ٤٥٤ .

(٢) ـ مجموع الفتاوي ١/ ٩ .

(٣) ـ اهتمام المحدثين بنقل الحديث ١٦٢ ـ ١٦٣ .

إليه العقل البشرى في القديم والحديث. .»[1].

ويقول أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم، منذ خلق اللّه آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة» [2] [3].

ومن يبتعد عن هذا المنهج الصحيح، في نقد الروايات المتعلقة بالسيرة، وعصر الراشدين، فإنه لا يؤمن أن يقع في الخطأ والزلل ، ومثالاً واقعياً على ذلك:

نقل أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام) عن ابن أبي الحديد قوله: «. . فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة، وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث نحو: (لو كنت متخذاً خليلاً)، فإنهم وضعوه في مقابلة حديث الإخاء، ونحو : (سدوا الأبواب) فإنه كان لعلي، فقلبته البكرية إلى أبي بكر. .).

وزاد أحمد أمين: «وتلمح أحاديث كثيرة، لا تكاد تشك وأنت تقرؤها أنها وضعت لتأييد الأمويين، أو العباسيين أو العلويين أو الحط منهم» [4].

وهذان الحديثان اتفق على تصحيحهما البخاري، ومسلم، ومن ثم المسلمون كلهم بالإجماع، لإجماعهم على أن كل ما في الصحيحين من أحاديث مسندة فهو صحيح [5].

---

(١) ـ دفاع عن السنة ص ٣٦ .

(٢) ـ اهتمام المحدثين بنقل الحديث ١٦٢- ١٦٣.

(٣) ـ وانظر في بيان أن الإسناد من الدين ومن خصائص هذه الأمة (الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين) ـ للدكتور عاصم بن عبدالله القريوتي.

(٤) ـ فجر الإسلام ٢١٣.

(٥) ـ انظر في ذلك قول الحافظ ابن حجر ونقولاته في (هدي الساري) ـ ص ٣٤٦ وما بعدها، وكتاب (بين الإمامين مسلم والدارقطني) ـ للدكتور / ربيع بن هادي المدخلي ص ١٦ - ١٧.

فانظر إلى من يترك منهج المحدثين، ويعتمد مناهج أخرى لنقد المتون دون الإسناد، كيف يقع في مثل هذا الخطأ الجسيم.

ومما يبين أهمية استخدام هذا المنهج، في نقد روايات فتنة مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ أن من يطالع هذه الروايات، لا يستطيع أن يخرج بصورة متكاملة عن الفتنة، إلا وتأتي روايات مضادة تهدم هذه الصورة، لتحل مكانها أخرى، ثم يتكرر هذا مراراً، مما يوقع القارئ في حيرة شديدة، فهذا يؤكد أن هذا التناقض، يرجع إلى وجود روايات موضوعة مكذوبة، دست لأهداف دنيئة.

لذا فإن أَنْسَبَ منهج لمحاكمة هذه الروايات، هو منهج المحدثين، الذي يعتمد على دراسة الإسناد، والمتن معاً؛ وهو الذي اعتمدته ـ كما تقدم ـ في نقد روايات الفتنة.

وقد قسمت الكتاب قسمين: القسم الأول وسردت فيه الصورة التاريخية للحادثة، ووثقت المعلومات في الحاشية دون تفصيل، ثم أحيل إلى القسم الثاني.

ليجد القارئ فيه دراسة أوسع للروايات من حيث: تخريجها وشواهدها وتراجم رواتها، وسبب الحكم عليها بالصحة، أو الحسن، أو الضعف ، وأيضاً لينظر القارىء إلى الرواية كاملة غير مجزأة.

ورغم أني لم أستفد كثيراً من الروايات الضعيفة، والشديدة الضعف والموضوعة في بناء الصورة التاريخية إلا أني خصصت لها موضعا في الملحق مع دراستها وذلك ليرجع إليها، من يريد معرفة مصدر تلك الصور الباطلة المشتهرة بين الناس، مع معرفة سبب ضعفها، وبطلانها.

مصادر فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه

إن المصادر التي تناولت فتنة مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ تنقسم قسمين؛ منها ما هو عن الفتن عامة، ومنها ما هو عن فتنة مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ خاصة، وسأذكر فيما يلي المصادر المفقودة التي لم أطلع عليها، ثم أذكر بعض المصادر التي استفدت منها في إعداد هذا البحث.

أما المصادر المفقودة التي ألفت عن الفتن عامة فمنها:

١ ـ كتاب (الفتن) لعثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٢٧هـ [١].

٢ ـ كتاب (الفتن) لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى سنة ٥٣٢هـ [١].

٣ ـ كتاب (الفتن) لإسماعيل بن عيسى العطار البغدادي [٢].

وأما المصادر المفقودة التي ألفت عن فتنة مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه ـ خاصة فمنها:

١ ـ كتاب (الشورى ومقتل عثمان) لأبي مخنف لوط بن يحيى ت١٥٧هـ [٣]

٢ ـ (مقتل عثمان) لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي ت ٢١٠ هـ [٤].

٣ ـ كتاب (مقتل عثمان بن عفان) للمدائني أبي الحسن علي بن محمد بن عبدالله بن أبي يوسف ت ٢١٥ هـ [٥].

٤ ـ (مقتل عثمان) لعمر بن شبة بن عبيد بن ريطة (أبو معاذ) ت ٢٦٢ هـ [٦]

(١) ـ ابن النديم (الفهرست ٢٨٥).

(٢) ـ ابن النديم (الفهرست ١٢٢).

(٣) ـ ابن النديم (الفهرست ١٠٥)، والطوسي، الفهرست، كما في (علم التاريخ عند المسلمين) ـ لفرانز روزنثال ٣١١ . وإسماعيل باشا، هدية العارفين ٥/ ٨٤٢.

(٤) ـ ابن النديم في الفهرست ص ٥٩، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٧٩٤، (وانظر علم التاريخ عند المسلمين لفرانزروزنثال ٢٧٩).

(٥) ـ ذكره ابن النديم، (الفهرست ١١٥) ـ وفرانزروزنثال (علم التاريخ عند المسلمين ٢٧٩).

(٦) ـ ابن النديم، (الفهرس ١٢٥) ـ وفرانزروزنثال ، ٢٧٩

٥ ـ (سيرة عثمان) للعياشي أبي النظر محمد بن مسعود ت سنة ٣٢٠هـ [١].

٦ ـ (المقتل) لأبي الحسن محمد بن إبراهيم بن يوسف بن أحمد بن يوسف الكاتب، ولد سنة ٢٨١هـ، بالحسينية، وكان يتظاهر بالشافعية، ويبطن رأي الشيعة الإمامية، وكان فقيهاً على المذهبين ، وله عدة كتب على مذاهب الشيعة؛ منها هذا الكتاب[٢].

٧ ـ كتاب (المقتل) لعيسى بن مهران [٣] ، وهو (رجل سوء) كما قال الدار قطني[٤]، و (من شياطين الرافضة ومردتهم)كما قال الخطيب [٥]، و(رافضي كذاب جبل) كما قال الحافظ ابن حجر [٦] ،و(كذاب) كما قال أبو حاتم[٧]، وصنفه ابن النديم في فقهاء الشيعة [٨].

وهذه الكتب كلها مفقودة، لم يصلنا منها إلا نقولات عن بعضها يسيرة عند الطبري، وغيره، ومما تجدر الإشارة إليه أن الطبري، وابن سعد وسائر المصادر التي استقيت منها روايات الفتنة، لم تنقل من كتاب أبي مخنف شيئاً من الروايات؛ فلعلهم أعرضوا عنه، لما فيه من كثرة الدس، والتحريف؛ كما هي عادته، فهو شيعي محترق [٩].

(١) ـ فرانزروزنثال ٣١١ عن الطوسي وابن النديم ٢٤٦ أو ٢٧٩ ، و (هدية العارفين ٥/ ٨٤٢) ـ و(الأعلام للزركلي ٧/ ٩٥)

(٢) ـ ابن النديم (الفهرست ٢٤٧)

(٣) ـ ابن النديم ٢٧٥، وفرانزروزنثال ٣١١ عن الطوسي، واسماعيل باشا ٤/ ٥٤١ .

(٤) ـ (تاريخ بغداد ١١/ ١٦٨).

(٥) ـ المصدر السابق. .

(٦) ـ (لسان الميزان ٤/ ٤٠٦) ـ .

(٧) ـ المصدر السابق.

(٨) ـ (الفهرست ٢٧٥) ـ .

(٩) ـ قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال ٣/ ٤١٩- ٤٢٠ : «أخباري تالف: لا يوثق به» . . وقال ابن عدي: «شيعي محترق، صاحب أخبارهم».

أما المصادر التي استفدت منها في إعداد هذا الكتاب، فمنها مصادر أولية ومنها مصادر ثانوية:

أما المصادر الأولية فمنها:

١ ـ كتاب (الطبقات) لابن سعد، وهو كتاب نفيس للغاية، يتقدم إسناده رواياته، ويتصف بالعلو، لأن مؤلفه توفي في أوائل القرن الثالث الهجري؛ سنة ٢٣٠هـ، مما جعل إسناده سهل الدراسة، والتحقيق، كما أن غالب رجال أسانيده معروفون، ولهم تراجم، عدا أكثر شيوخ شيخه الواقدي[١].

ومن الجدير بالذكر، أن ابن سعد لم يرو عن سيف في طبقاته عن الفتنة إطلاقاً، ويبدو لي أن ذلك قد يرجع إلى أحد أمرين:

الأول: أنه لم يطلع على روايات سيف عن الفتنة.

الثاني: أنه اطلع عليها، ولم يأنس لأسانيدها، التي تتسم بالإرسال ـ غالباً ـ، ولم يتسامح معه كما تسامح مع شيخه الواقدي الذي يشابهه إلى حد كبير في ذلك، وإن كان يوجد في روايات الواقدي عدد لا بأس به من الروايات التي يظهر أنها متصلة الأسانيد.

وتتسم روايات ابن سعد، بالاعتدال غالباً، إلا ما يرويه من طريق شيخه الواقدي، فلا اعتدال فيه ولا كرامة، بل يتسم بالغلو المفرط في تشيين مواقف الصحابة ـ رضي اللّه عنهم.

٢ ـ كتاب (التاريخ) لخليفة بن خياط المتوفى سنة ٢٤٠هـ ويعد من أحسنها، ونجد أن مصنفه يسند رواياته، وقد يهملها أحياناً.

ويشابه تاريخ خليفة إلى حدٍّ كبير، طبقات ابن سعد إلا أنه يفوقه في سلامة

(١) ـ كما سيأتي كثيراً عند تحقيق رواياته، وانظر على سبيل المثال الروايات الآتية في الملحق رقم: [٢٨، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧].

متون رواياته، من حيث إبراز الفتنة، بالصورة الصحيحة، النقية، السالمة من تشويه مواقف الصحابة ـ رضوان اللّه عليهم ـ وتمتاز طبقات ابن سعد على تاريخ خليفة بكثرة الروايات عن الفتنة.

٣ ـ (تاريخ الأمم والملوك) لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ، وكان دور الطبري في كتابه هذا، هو الجمع المستفيض، فقد حوى في كتابه عدة كتب مفقودة.

وبعد استقراء روايات الطبري، عن فتنة مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ نتج لدي أن موارده فيها هي: ـ

أ ـ بلفظ (حدثني): ـ أحمد بن إبراهيم، وأحمد بن ثابت، وأحمد بن زهير ابن أبي خيثمة، وأحمد بن عثمان بن حكيم، والحارث، وزياد بن أيوب، وعبدالله ابن أحمد بن شبوية، وعبدالله بن أحمد المروزي، وعمر بن شبّة، ومحمد بن موسى الحرشي، ويعقوب بن إبراهيم.

ب ـ بلفظ (قال) : علي بن محمد ومحمد بن مسلمة ، وأبو بكر، وأبو المعتمر، وأبو معشر، وابن عمر، وابن أبي سبرة، وآخرون[1].

ج ـ بلفظ (حدثت عن): ـ الحسن بن موسى الأشيب ، وزكرياء بن عدي.

د ـ بلفظ (ذكر عن): ـ هشام بن محمد الكلبي.

هـ ـ بلفظ (ذَكر) : ـ محمد بن عمر الواقدي.

و ـ (بلفظ في رواية) : أبي مخنف، وسيف بن عمر التميمي.

---

(١) ـ هكذا يقول : «وقال آخرون».

ز ـ وقد يذكر معلومات قليلة جداً، دون عزوها إلى أي مصدر.

وتتضمن هذه الروايات ـ المتنوعة المصادر ـ الغث، والسمين من الأخبار التاريخية، بل يغلب عليها الأول.

ويعود ذلك، إلى تنوع ميول أصحاب تلك المصادر، التي اعتمدها المؤلف في جمع رواياته.

ولا يعاب بذلك الطبري ، لأنه قد أسند هذه الروايات، ومن أسند فقد أحال وبرئت ذمته، وكان هذا هو شعار الفترة، التي كان يعيشها الطبري.

وقد قال في مقدمة كتابه: «فما يكن في كتابي هذا من خبر، ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها، في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يُؤت في ذلك من قِبَلِنا ، وإنما أُتي من قِبَل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا»[1].

بل يشكر على ذلك، لتيسيره لنا كشف مصادر تلك المعلومات، التي تناقلها الناس من زمن الفتنة إلى يومنا هذا.

وطريقة الطبري هذه لم ينفرد بها، بل هي طريقة أهل عصره، من العلماء من أهل الحديث، وغيرهم، من القرن الثاني، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة الطبراني= سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني ما يأتي: "الحافظ الثبت المعمر. . . وقد عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالإفراد على ما فيها من النكارة الشديدة، والموضوعات، وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم، وهذا أمر لا يختص به الطبراني، فلا معنى لإفراده اليوم، بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا، إذا

(١) ـ تاريخ الأمم والملوك ١/ ٨ .

ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنهم برؤا من عهدته، والله أعلم"[1].

ومع ذلك فإن الطبري أشار إلى أنه أعرض عن ذكر بعض الأخبار، كراهة منه لبشاعتها[2].

٤ ـ كتاب (المحـن) لأبي عرب المتوفى سنة ٣٣٣هـ، ففـيه قليل من الروايات المتعلقة بالفتنة، ولكنه لم يحقق تحقيقاً جـيداً، فإن محققه وقع في أخطاء كثيرة في قراءة المخطوط.

وأما المصادر الثانوية فمنها:

١ ـ كتـاب (الرياض النضـرة) للمحب الطبـري، المتوفى سنة ٦٩٤هـ، وقد اعتمد فـيه مؤلفه عدداً من المصـادر المفقودة، كالسيرة للمـلائى وغيرها، إلا أنه لم يضف على المصادر الأولية معلومات مهمة، فكأن تلك المصادر المفقودة قد جمعت من المصادر الأولية.

ومما أنقص قيمة روايات المحب الطبري خلوها من الإسناد، فإنه يكتفي-غالبًا- بذكر مُسْنِد الرواية، ويقتطع باقي السند، ثم يشير بعد ذكر الرواية إلى مُخَرِجِّها.

وقد قدم المؤلف لكتابه بمقدمة ذكر فيها قائمة مصادره التي اعتمد عليها في كتابه، وهي جديرة بالاهتمام، لما تحتويه من أسماء عدد من المصادر التأريخية المفقودة.

٢ ـ كتاب (التمهيد والبيان في مقـتل الشهيد عثمان) ـ رضي الله عنه ـ لمحمد ابن يحيى بـن محمـد بن يحيى الأشعـري المالكي المعروف بابن بكر المـتوفى سنة ٧٤١هـ[3].

---

(١) ـ ابن حجر، لسان الميزان ٣/ ٧٥.

(٢) ـ تاريخ الأمم والملوك ٤/ ٣٥٦ .

(٢) ـ حاجي خليفة، إيضاح المكنون ٣/ ٣٢٢، وهو مطبوع عدة طبعات.

ولم يضف مؤلفه مادة علمية على المصادر الأولية المتقدمة، ويكاد يكون كتابه ملخصاً لروايات سيف بن عمر التميمي، وجُلّ هذه الروايات في تاريخ الأمم والملوك للطبري، ويشعر المؤلف أحياناً أنه يستقي هذه الروايات من كتاب سيف بن عمر مباشرة، فلعله اطلع عليه.

٣ ـ كتاب (البداية والنهاية)، وقد انحصرت استفادتي من هذا المصدر، في تعليقات مؤلفه الحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ هـ؛ وحكمه على بعض الأسانيد، حيث إنّه لم يضف روايات على المصادر المتقدمة الموجودة بين أيدينا، وجُلّ مصادره قد استقيت منها الروايات التي اعتمدها مباشرة.

أما المراجع التي كتبت عن الفتنة في عصرنا الحاضر، فكثيرة جداً، ولم أستفد منها في جمع المعلومات، لأنني اشترطت اعتماد الروايات المسندة.

وتناولت في آخر الكتاب كتاب العقاد، فنقدت بعضاً مما جاء فيه من أخطاء حول فتنة مقتل عثمان ـ رضي اللّه عنه [(١)].

والمتأمل في كتابات المعاصرين عن الفتنة، يجد أنها تنقسم قسمين:

القسم الأول: ـ ينتقي أسوأ الروايات، ويبني عليها صورة مشوهة لهذه الحادثة.

القسم الثاني: ـ يخلط بين الروايات الحسنة، والسيئة غير معتمد على منهج موحد في الأخذ منها، إنما يأخذ ما طالته يده من الروايات، ثم يبني عليها صورة فيها حق وباطل.

كما يظهر من خلال النظر في هذه الدراسات المعاصرة عن الفتنة، أنها تتنوع في تفسيرها للفتنة، فقسم منها ينحو منحاً قبلياً فيصور الصحابة ـ رضي الله

(١) ـ انظر الصفحات ٢٢٧ - ٢٣٢.

عنهم ـ بصورة العصابات القبلية التي تحاول كل منها اجترار الخلافة إلى قبيلتها، ونزعها من عثمان ـ رضي الله عنه ـ وأنهم يؤثرون ذوي القربي، فبنو هاشم كانو يريدونها لعلي ـ رضي الله عنه ـ وبنوتيم يريدونها لطلحة بن عبيد الله ـ رضي الله عنه ـ

وبعد دراسة الروايات الصحيحة، كانت النتيجة مضادة لهذه التفسيرات الباطلة المعتمدة على الروايات الضعيفة، فهذه التصورات الخيالية غير صحيحة، وليس لها أصل في تلك الفترة الفاضلة.

وقسم من هذه الدراسات، ينحو منحاً مادياً في تفسير الفتنة، فيصور أهل ذاك العصر بأنهم أناس طغى عليهم حب الدنيا، وتفشى فيهم الطمع، وتقاتلوا من أجل الدنيا، والغنائم، والأعطيات.

وهذا باطل من وجوه عديدة، فإن الصحابة ـ رضوان اللّه عليهم ـ نزعوا من قلوبهم التعصب الجاهلي، منذ دخولهم في الإسلام، والشواهد والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصر، حتى إن الابن لا يبالي بأن يقتل والده، في سبيل نشر الدعوة إلى الإسلام، ويتخلى الفرد عن عشيرته، ويهاجر بعضهم من مسقط رأسه في سبيل تمسكه بالإسلام [1].

كما أن الروايات التي اعتمدها هؤلاء في تفسيرهم هذا، روايات ضعيفة الأسانيد، يرويها الضعفة والمتهمون بالرفض والروافض[2].

ولعل سبب توجه هذه الدراسات، إلى هاتين الوجهتين المنحرفتين هو من تأثير

---

(١) ـ انظر المجتمع المدني ـ الجهاد ضد المشركين ـ للدكتور / أكرم العمري ص٥٨.

(٢) ـ تجد هذا الروايات في الملحق في الأقسام التالية: الروايات الضعيفة، والضعيفة جدا، وروايات الواقدي، وسيف بن عمر التميمي وغيرها.

المعسكرين الشرقي الشيوعي الإلحادي، والغربي الرأسمالي المادي، على بعض مدعي الإسلام، فنفخوا بأصحابها، ليؤكدوا هذا التفسير الباطل، والتصور الخاطئ لأفضل العصور على الإطلاق ، فيسهل بذلك ـ عليهم ـ ضرب الإسلام والمسلمين من الداخل، إذ إن الأمة تحيا وتموت بعقيدتها وتأريخها.

وأسأل اللّه العلي القدير أن يوفقني إلى تجليةِ هذا الحدث العظيم، تجليةً وافيه تبرز أحداثه على حقيقتها، دون نيل من أحد من الصحابة، وأن يجد القارئ فيها ما لم يجده في غيرها، من التحقيق والتمحيص.

وقد قسمت هذا الكتاب قسمين : قسم صورت فيه حادثة قتل عثمان ـ رضي اللّه عنه والآخر ضمنته الروايات الواردة في فتنة مقتله.

وجاء القسم الأول في مقدمة، وتمهيد، وبابين.

أوردت بعد هذه المقدمة التمهيد الذي عنونته بـ :(لمحات من سيرة عثمان ـ رضي اللّه عنه) ـ.

ذكرت فيه مقتطفات من سيرته؛ منذ ولادته، حتى اشتعال الفتن التي ظهرت في أواخر خلافته، وتضمن ذلك الأحاديث النبوية الواردة في الإخبار، عن الفتنة التي ستؤدي إلى استشهاده.

وعنونت **للباب الأول بـ: مسوغات الخروج وبدء الفتنة**

وقسمته إلى فصلين:

الفصل الأول : مسوغات الخروج على عثمان ـ رضي الله عنه ـ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ما صح أنهم سوغوا به خروجهم عليه أو عابوه به فقط.

المبحث الثاني: ماروي في ذلك ولم يصح إسناده.

المبحث الثالث: ما اشتهر من ذلك وليس له إسناد.

الفصل الثاني: مثيرو الفتنة وبدؤها.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول: مثيرو الفتنة.

المبحث الثاني: قدوم أهل الأمصار.

وعنونت **للباب الثاني بـ : يوم الدار وقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ**

وقسمته إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يوم الدار.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: وصف الدار.

المبحث الثاني: بدء الحصار.

البحث الثالث: المفاوضات بين عثمان ومحاصريه.

المبحث الرابع: دفاع الصحابة عنه ورفضه.

البحث الخامس: القتال يوم الدار.

المبحث السادس: آخر أيام الحصار (الرؤيا).

الفصل الثاني: قتله وقاتله.

وفيه أربعة مباحث: ـ

المبحث الأول: صفة قتله.

المبحث الثاني: تاريخ قتله.

المبحث الثالث:سنه عند استشهاده.

المبحث الرابع: قاتله.

المبحث الخامس: جنازته والصلاة عليه ودفنه.

الفصل الثالث: متفرقات عن الفتنة

وفيه مبحثان:-

المبحث الأول: ما أثر عن الصحابة في آثار قتل عثمان.

المبحث الثاني: نقد لمواضع من كتاب العقاد (ذي النورين عثمان بن عفان).

ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي أبرزها هذا الكتاب.

أما القسم الثاني: فهو قسم الملاحق، وقسمته تسعة أقسام:-

القسم الأول: الأحاديث المرفوعة الصحيحة.

القسم الثاني: الأحاديث المرفوعة الضعيفة والموضوعة.

القسم الثالث: االروايات التاريخية الصحيحة والحسنة.

القسم الرابع: الروايات التاريخية الضعيفة.

القسم الخامس: الروايات التاريخية الضعيفة جداً.

القسم السادس: الروايات التاريخية الموضوعة.

القسم السابع: روايات سيف بن عمرالتيميم عن الفتنة.

القسم الثامن: روايات محمد بن عمر الواقدي عن الفتنة.

القسم التاسع: الروايات المتعلقةبعبد الله بن سبأ.

ثم فهرست الروايات الواردة في الرسالة، والأعلام المترجمين، والمصادر والمراجع، وموضوعات الرسالة.

وفي ختام هذه المقدمة: أكرر حمدي لله تعالى الذي منَّ عليَ بإتمام هذا الكتاب، وأشكره على كريم فضله وعظيم امتنانه، ثم أتقدم بالشكر لوالدي الكريمين على ما قدماه لي من حسن رعاية وتشجيع طوال تأليفي لهذا الكتاب، وأشكر الجامعة الإسلامية المباركة التي كان لي شرف الانتساب إليها طيلة ربع قرن، وفي مقدمتهم مديرها معالي الدكتور/ صالح بن عبدالله العبود، والدكتور/ محمد بن حمود الوائلي وكيل الجامعة للبحث العلمي والدراسات العليا، وأصحاب الفضيلة أعضاء المجلس العلمي، والدكتور/ محمد الأعظمي مدير مركز البحث العلمي سابقاً، والدكتور/ محمد بن خليفة التميمي عميد البحث العلمي في الجامعة الذين رشحوا هذا الكتاب لطباعته ضمن مطبوعات المجلس العلمي.

كما أتقدم بالشكر، والعرفان بالجميل إلى فضيلة أستاذي المشرف على هذا الكتاب طوال إعداده: الدكتور/ أكرم ضياء العمري، وكل من ساهم معي في إعداده من أصحاب الفضيلة المشايخ، والأساتذة الأربعة الفضلاء: اللذين ناقشاه وهو رسالة، والآخَرين اللَّذَيْن قاما بتقويمه للطباعة بعد ترشيحه، فأسأل الله العلي القدير للجميع المثوبة، والجزاء الحسن، وأن يعوض الجميع عما بذلوه من وقت وجهد، وأن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.